منظمة المجتمع العلمي العربي
Arab Scientific Community Organization

السيادة العلميّة والقدرة على الاختيار

أن نملك السؤال قبل أن نستورد الجواب

د. موزة بنت محمد الرّبّان

DOI: 10.66030/ARSCO.0037

2026/10/10

السيادة العلميّة والقدرة على الاختيار

أن نملك السؤال قبل أن نستورد الجواب

موزة بنت محمد الربّان

ختمتُ مقالي السابق "من امتلاك التكنولوجيا إلى امتلاك القرار" بسؤال: هل أصبح العالم العربيّ أكثر قدرةً على تقييم خياراته العلميّة والتقنيّة، والمفاضلة بينها، واتّخاذ قراراتٍ لا يندم عليها؟ واقترحتُ فيه أن نوسّع مفهوم السيادة العلميّة والتقنيّة؛ فهي لا تعني أن نصنع كلّ شيء أو نستغني عن العالم، بل أن نمتلك القدرة على الاختيار المستقلّ.

غير أنّ هذه الصيغة، على وضوحها، تستدعي سؤالًا لا يقلّ عنها أهمّيّة: مِمَّ تتكوّن هذه القدرة؟ وأين تبدأ؟

فكلمة «الاختيار» توحي ببساطةٍ خادعة، كأنّ الأمر لا يعدو أن تُعرَض علينا بدائلُ فننتقي أحدها. والحقيقة أنّ بين أن نختار، وأن ننتقي من قائمةٍ أعدّها غيرنا، مسافةً واسعة؛ وهي، في تقديري، المسافة نفسها التي تُقاس بها السيادة.

وهمان يحجبان المعنى

يتنازع الحديثَ عن السيادة العلميّة في عالمنا العربيّ وهمان متقابلان.

الأوّل **وهم الاكتفاء**: أن نظنّ أنّ السيادة لا تتحقّق إلّا إذا أنتجنا بأيدينا كلّ ما نحتاج إليه، من المفاعل إلى الشريحة الإلكترونيّة إلى النموذج اللغويّ. وهذا هدفٌ لا يكاد يبلغه أحد في عالمٍ تتشابك فيه سلاسل المعرفة والإنتاج، ومَن يجعله شرطًا للسيادة ينتهي غالبًا إلى أحد أمرين: إحباطٍ يقعد به عن المحاولة، أو مشروعاتٍ رمزيّة تُستنزَف فيها الموارد لإثبات أنّنا «نستطيع»، لا لأنّنا نحتاج.

والثاني **وهم الشراء**: أن نظنّ أنّ ما نملك ثمنه نملك أمره. فإذا اقتنينا أحدث التقنيات، وتعاقدنا مع أكبر المورّدين، واستقدمنا أشهر الاستشاريّين، حسبنا أنّنا صرنا في مصافّ المتقدّمين. لكنّ القدرة على الدفع شيء، والقدرة على الاختيار شيء آخر.

وبين هذين الوهمين يقع المعنى الذي أحاول الإمساك به: السيادة العلميّة لا تسكن المصنع وحده، ولا الخزينة وحدها، بل تسكن **العقل** الذي يقرّر ماذا نصنع، وماذا نشتري، وماذا نرفض. وأوّل ما يملكه هذا العقل، أو يفقده، هو السؤال.

أن نملك السؤال

تخيّل أن يُقال لك: اختر ما شئت من هذه المائدة. ستشعر أنّك حرّ، وأنت حرّ فعلًا في حدود المائدة. لكنّك لم تختر الأطباق التي وُضعت عليها، ولا تعرف ما الذي لم يُوضع، ولا لماذا. والأهمّ أنّ أحدًا لم يسألك: هل أنت جائع أصلًا؟ وماذا يناسبك أن تأكل؟

ذلك أنّ كلّ تقنية هي، في أصلها، جوابٌ عن سؤال. والسؤال لا يولد في فراغ، بل يحمل بصمة مَن طرحه: مناخه وموارده، وكلفة الطاقة واليد العاملة لديه، وحجم سوقه، وأنماط عيشه، وقيمه، وما يعدّه مشكلةً تستحقّ

الحلّ. فإذا استوردنا الجواب جاهزًا، استوردنا معه، من حيث لا ننتبه، السؤالَ الذي صيغ له والظروفَ التي صيغ فيها.

ولهذا لا يكفي أن نتابع ما توصّل إليه الآخرون لكي نجلبه. فالمتابعة واجبة، والجهل بما يجري في العالم ليس سيادةً بل عزلة. لكنّ متابعة ما يصل إليه الآخرون شيء، واتّخاذه مرجعًا لما ينبغي أن نريده شيء آخر. فالسؤال الأوّل ليس: ما أحدث ما بلغه العالم؟ بل: ما الذي نحتاج إليه نحن؟ ومنه تتفرّع أسئلة لا ينبغي أن تُتجاوَز:

هل نحتاج إليه فعلًا؟

أي: هل يعالج مشكلةً قائمة عندنا، أم مشكلةً قائمة عند غيرنا صُدِّرت إلينا مع حلّها؟ وهل هو أولويّة في سلّم حاجاتنا، أم يزاحم ما هو أولى منه؟

هل يناسب ظروفنا؟

المادّيّة منها: المناخ والماء والطاقة والجغرافيا وحجم السوق والكفاءات المتاحة؛ والثقافيّة: اللغة والقيم وأنماط العيش والعمل. فالحلّ الذي صُمّم لبيئةٍ معتدلة وفيرة المياه قد يغدو عبئًا في بيئةٍ حارّة شحيحة الماء، والنظام الذي بُني على افتراضاتٍ اجتماعيّة بعينها قد يتعثّر حين يُغرس في مجتمعٍ لا يشاركه تلك الافتراضات.

هل يلزم تطويره ليناسبنا؟ وكيف؟

فبين القبول كما هو والرفض كما هو مساحةٌ واسعة: أن نكيّف، وأن نعدّل، وأن نطوّر، بل أن نبتكر حلًّا لم يسبقنا إليه أحد، لأنّ مشكلتنا قد لا تكون مشكلةَ أحدٍ سوانا. وهذه المساحة لا يدخلها إلّا مَن يملك معرفةً كافية بالتقنية، ومعرفةً أعمق بنفسه.

السؤال الغائب في جامعاتنا

وإذا كان غياب السؤال يظهر في قرارات شراء التقنيات، فإنّه يظهر بصورةٍ أخفى وأعمق في جامعاتنا. فالباحثون في كثيرٍ من الجامعات العربيّة يتسابقون إلى النشر في المجلّات العالميّة، ولتحقيق ذلك يعملون غالبًا ضمن مجموعاتٍ بحثيّة أجنبيّة، على مشروعاتٍ هي جزءٌ من السياسات العلميّة لدولٍ أخرى، أو من سباقٍ تقنيّ بين شركاتٍ عالميّة، ثمّ تُنشر النتائج في مجلّاتٍ أجنبيّة وبلغاتٍ أجنبيّة، لأنّ جامعاتنا نفسها كثيرًا ما تشترط ذلك للترقية والتقييم. والنتيجة أنّ باحثينا يجيبون بكفاءةٍ عن أسئلة غيرهم، بينما تبقى أسئلتنا معلّقةً لا يطرحها أحد.

ولهذه الصورة ما يسندها من الأرقام. فدراسةٌ حلّلت جهات التمويل المذكورة في أكثر من مليوني بحثٍ منشورٍ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2008 و2021 وجدت أنّ نحو 35% من هذا الإنتاج منشورٌ بالاشتراك مع باحثين من خارج المنطقة، وأنّ معظم دول المنطقة تعتمد في هذا الإنتاج المشترك على جهات تمويلٍ أجنبيّة، تتصدّرها مؤسّساتٌ أمريكيّة وبريطانيّة، ويكاد دور الصناعة فيه لا يظهر.

ولا أقصد بهذا التقليل من شأن التعاون الدوليّ؛ فهو ضرورةٌ للعلم وللباحث، ومنه يكتسب الباحث مهاراتٍ وشبكاتٍ لا غنى عنها. وإنّما المشكلة أن يصبح هذا التعاون الطريق الوحيد إلى الاعتراف، وأن تكافئ معايير التقييم مكان النشر لا صلة البحث بأسئلة مجتمعه.

والمفارقة أنّ العالم الذي نلهث وراء مقاييسه أخذ هو نفسه يراجعها. فإعلان سان فرانسيسكو لتقييم البحث (DORA) يدعو منذ عام 2012 إلى عدم اتّخاذ مقاييس المجلّات، كمعامل التأثير، بديلًا عن تقييم جودة البحث

نفسه في قرارات التعيين والترقية والتمويل. و«بيان لايدن» لمقاييس البحث، المنشور في مجلّة «نيتشر» سنة 2015، جعل من مبادئه العشرة «حماية التميّز في البحث ذي الصلة المحلّيّة»، ونبّه إلى أنّ اشتراط النشر في المجلّات الناطقة بالإنجليزيّة قد يُفقد البحوث المعنيّة بالظروف المحلّيّة تفاصيلها الضروريّة. ثمّ جاءت «مبادرة هلسنكي للتعدّد اللغويّ في التواصل العلميّ» سنة 2019 لتدعو إلى حماية البنى الوطنيّة لنشر البحث ذي الصلة المحلّيّة، وإلى تعزيز التنوّع اللغويّ في أنظمة تقييم البحث وتمويله. فإذا كان البحث يُكتب بلغة غيرنا، في مجلّات غيرنا، عن أسئلة غيرنا، فمَن يجيب عن أسئلتنا؟

ولستُ ألوم الباحث العربيّ على ذلك؛ فاختياره، في الحقيقة، ضيّقٌ يكاد يكون معدومًا. فقوانين الترقية في جامعته تشترط عليه النشر في مجلّاتٍ بعينها، والتمويل المحلّيّ الموجّه إلى أسئلةٍ وطنيّة قليل، والسياسة العلميّة التي كان ينبغي أن ترسم له الأسئلة الجديرة بالبحث غائبةٌ أو صامتة. فلا يبقى أمامه إلّا أن «يختار» ممّا هو متاحٌ في الساحة الدوليّة: مشروعًا قائمًا، ومجموعةً تقبله، ومجلّةً تُحتسب له. إنّه يقف، بعبارةٍ أخرى، أمام المائدة نفسها التي بدأنا بها هذا المقال: حرٌّ في أن ينتقي من أطباقها، لكنّه لم يضعها، ولم يسأله أحدٌ عمّا يحتاج إليه مجتمعه. ومن هنا لا يبدأ الإصلاح من الباحث، بل ممّا هو أعلى منه.

مَن يكتب سياستنا العلميّة؟

فغياب القدرة على الاختيار لا يقف عند المشروعات والبحوث، بل يمتدّ إلى ما هو أعلى منهما: بناء السياسة العلميّة نفسها. فالدولة التي تملك القدرة على الاختيار، أو تملك على الأقلّ إرادة امتلاكها، تضع سياستها العلميّة بنفسها ولا تستوردها، ثمّ توظّف البحث العلميّ لخدمة رؤيتها: تبدأ من سؤالها، ثمّ تطلب من البحث أن يجيب عنه، لا العكس. وهذا ما تنصّ عليه «توصية اليونسكو بشأن العلم والباحثين العلميّين» التي أقرّتها الدول الأعضاء سنة 2017، إذ تدعوها إلى وضع سياساتٍ وطنيّة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها، وتؤكّد أنّ البحث والتطوير لا يجريان بمعزلٍ عن غيرهما، بل بوصفهما جزءًا صريحًا من الجهد المتكامل للأمّة.

وقد لاحظ أنطوان زحلان، في مقدّمة كتابه «العلم والسيادة»، أنّ الدول العربيّة زادت نواتجها من البحث والتطوير خلال أربعة عقود بين أربعين وستّين مرّة، وأنّ مختلف البلدان في العالم «اختارت أهدافًا مختلفة لسياسات العلم فيها»؛ فبعضها يسعى إلى التميّز في كلّ الميادين، وبعضها يركّز على ميادين محدودة يسعى فيها إلى التميّز. ثمّ قال: «ولا يبدو أنّ البلدان العربيّة قد حدّدت هدفًا بعينه». وقد مضى على ملاحظته نحو خمسة عشر عامًا واصل فيها الإنتاج البحثيّ العربيّ نموّه السريع؛ إذ تُظهر بيانات قاعدة «سكوبس» أنّ حصّة الدول العربيّة من الإنتاج العلميّ العالميّ قفزت من نحو 0.8% عام 1996 إلى ما يقارب 3.8% عام 2022، أي قرابة خمسة أضعاف. ومع ذلك تبقى ملاحظة زحلان قائمة، وفيها خلاصة ما أحاول قوله: لقد كبر حجم البحث عندنا أضعافًا مضاعفة، ولم يكبر معه الاختيار.

وفي معظم دولنا العربيّة، تطالعنا اليوم رؤى تحمل أسماء مثل «رؤية 2030» أو «رؤية 2040» أو «رؤية 2050». وهي خطوةٌ تُحمد من حيث المبدأ، لأنّها تعبّر عن رغبةٍ في النظر إلى المستقبل. لكنّ قراءة نصوصها تكشف أمرًا لافتًا: فالبحث العلميّ يحضر في أغلبها هدفًا فرعيًّا، أو عاملًا مساعدًا، أو إشارةً عابرة، ونادرًا ما يكون ركيزةً قائمة بذاتها؛ بل قد يتراجع موقعه حين تُحدَّث الرؤية بدل أن يتقدّم. وكثيرًا ما تصدر استراتيجيّات البحث الوطنيّة بعد الرؤى بسنوات، أي إنّ الرؤية تُكتب أوّلًا، ثمّ يُبحث لها عن بحث. وحيث سبقت استراتيجيّات البحث الرؤى، ظلّت في الغالب تسير في خطٍّ موازٍ لها، حتّى يُعاد ضبطها عليها لاحقًا.

وليس هذا تفصيلًا في صياغة الوثائق، بل هو، في تقديري، أوضح دليلٍ على أنّ السيادة العلميّة لم تُطرح بعدُ سؤالًا استراتيجيًّا في صناعة مستقبلنا. فالرؤية، في جوهرها، تمرينٌ في استشراف المستقبل، والاستشراف نفسه عملٌ بحثيّ: بناء سيناريوهات، واختبار افتراضات، وموازنة بين بدائل، كما حاولتُ أن أبيّن في المقال السابق. فإذا جاء البحث بعد الرؤية لا قبلها، فمَن صنع الخيارات التي قامت عليها الرؤية؟ وبأيّ أسئلة؟ إنّ الرؤية التي لا يصنعها البحث تبقى قائمة أمنيات، والسياسة البحثيّة التي لا تخدم رؤيةً تبقى جهودًا متناثرة.

وتؤكّد المؤشّرات الدوليّة والإقليميّة هذه الصورة. فـ«مؤشّر المعرفة العالميّ 2025»، الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، يضع البحث والتطوير والابتكار في أدنى مراتب الأداء العربيّ بين ركائزه، مع أنّ أداء بعض دولنا في تقنيات المعلومات والاتّصالات يبلغ ضعف أدائها في البحث أو يزيد؛ أي إنّنا نُحسن اقتناء التقنية أكثر ممّا نُحسن إنتاج المعرفة. وتلاحظ الإسكوا، في مراجعتها لعام 2024، أنّ المبالغ الكبيرة التي تنفقها بعض الدول العربيّة على البحث قد لا تقابلها قدرةٌ استيعابيّة كافية لتحويلها إلى معرفة. فالمال وحده لا يصنع سيادة، ما لم يسبقه سؤالٌ يعرف إلى أين يُوجَّه.

ولا أعمّم الحكم على الجميع؛ فبعض دولنا جعل البحث ركيزةً في رؤيته، وبعضها أنشأ هيئاتٍ وطنيّة للبحث والتطوير وحدّد أولويّاتٍ بحثيّة. لكنّ السؤال الذي ينبغي أن نطرحه بصراحة: هل تنبثق أولويّات البحث من أسئلة الرؤية؟ وهل يُسهم البحث في صياغة الرؤية نفسها؟ ذلك هو الفرق بين دولةٍ تستعين بالعلم، ودولةٍ تختار به.

من السؤال إلى القرار

فإذا ملكنا السؤال، على مستوى المشروع والبحث والسياسة، بقيت حلقاتٌ أخرى تكتمل بها القدرة على الاختيار، أشرتُ إلى بعضها في المقال السابق: أن نرى البدائل كاملة، لا ما يروّج له أنشط المسوّقين فحسب؛ وأن نقيّم بأدواتٍ مستقلّة وبياناتٍ موثوقة؛ وأن نملك أن نقول «لا» أو «ليس الآن»، فالاختيار الذي لا يتّسع للرفض قبولٌ مُقنَّع؛ وأن نحتفظ بالقدرة على تغيير المسار، فلا نرتهن في الوقود وقطع الغيار والصيانة والبرمجيّات والبيانات لطرفٍ واحد. فسيادة القرار لا تُقاس بلحظة اتّخاذه وحدها، بل بمقدار الحرّيّة التي يتركها لما بعده.

لغة القرار

ويقودني ذلك إلى بُعدٍ قلّما يُذكَر في هذا السياق: اللغة. فالقرارات العلميّة والتقنيّة الكبرى ليست شأنًا تقنيًّا خالصًا؛ إذ تمتدّ آثارها إلى المال العامّ والبيئة والصحّة وأجيالٍ لم تولد بعد. ومن حقّ المجتمع، بجامعاته وصحافته ومجالسه ونخبه، أن يفهمها ويناقشها ويسائل أصحابها. لكن كيف يناقش مجتمعٌ قرارًا لا تُكتَب دراساته، ولا تُشرَح بدائله، ولا تُعرَض مخاطره، إلّا بلغةٍ لا يتقنها إلّا القليل من أبنائه؟

حين تنحصر المعرفة اللازمة للقرار في لغةٍ أجنبيّة، تضيق دائرة القادرين على فهمه ومساءلته، ويتحوّل الباقون إلى متفرّجين. ولهذا لا أرى في الدفاع عن العربيّة لغةً للعلم ترفًا ثقافيًّا أو حنينًا إلى الماضي، بل شرطًا من شروط المشاركة في الاختيار. فالمجتمع الذي لا يستطيع أن يفكّر في خياراته بلغته، يصعب عليه أن يدّعي أنّه يختارها.

كيف تُبنى القدرة على الاختيار؟

إذا كانت السيادة العلميّة قدرةً على الاختيار، فإنّ بناءها لا يبدأ بالمشروعات الكبرى، بل بما يسبقها ويحيط بها:

بسياسةٍ علميّة وطنيّة تنبثق من رؤية الدولة وتسهم في صياغتها، وبخرائط واضحة لحاجاتنا تُبنى عليها أولويّات البحث العلميّ والاستثمار التقنيّ، فلا تتحدّد خطّتنا البحثيّة بما هو رائجٌ في العالم، بل بما هو ملحٌّ عندنا.

وبمعايير لتقييم الباحثين والجامعات تكافئ أثر البحث في أسئلة مجتمعه، لا مكان نشره وحده، وتعترف بالنشر العلميّ الرصين بالعربيّة، على نحو ما تدعو إليه المبادرات الدوليّة لإصلاح تقييم البحث نفسها.

وبمؤسّسات تقييمٍ تتمتّع باستقلالٍ حقيقيّ عن الجهات المنفِّذة وعن المورّدين، وتُكافَأ على جودة أسئلتها لا على موافقتها.

وببيانات وطنيّة موثوقة ومتاحة للباحثين؛ إذ لا تقييم من دون معطيات، ولا معطيات يمكن الوثوق بها إذا كانت حكرًا على طرفٍ واحد.

وبكفاءات تُعَدّ لتكون «مشتريًا واعيًا» لا مستخدمًا فحسب: تعرف كيف تقرأ العرض قبل أن توقّع عليه، وكيف تسأل عمّا لم يُذكَر فيه، وكيف تطوّعه لظروفنا إن احتجنا إليه.

وبتعاونٍ عربيّ في بناء قدرات التقييم والاستشراف؛ فليس كلّ بلدٍ قادرًا وحده على امتلاك منظومة تقييمٍ متكاملة في كلّ مجال، لكنّ ما يتعذّر على الواحد قد يتيسّر للجماعة.

وبثقافةٍ مؤسّسيّة لا ترى في «لا» أو «ليس الآن» فشلًا، بل تَعُدّ الدراسة التي توقف مشروعًا غير مناسب إنجازًا لا يقلّ قيمةً عن الدراسة التي تطلق مشروعًا ناجحًا.

أن نملك الأسئلة

لا أدّعي أنّ هذه الشروط يسيرة، ولا أنّ غيابها يعني أنّ كلّ قراراتنا السابقة كانت خاطئة. فقد يصيب المرء وهو ينتقي من قائمة غيره. لكنّ الإصابة حينئذٍ تكون حظًّا لا قدرة، والحظّ لا يُبنى عليه مستقبل.

إنّ العالم سيظلّ يُنتج من التقنيات أكثر ممّا نستطيع إنتاجه أو اقتناءه، وستظلّ العروض تتوالى علينا من كلّ اتّجاه، وكلٌّ منها يَعِدُ بأنّه الطريق إلى المستقبل. والسؤال ليس كيف نلحق بكلّ ذلك، بل كيف نعرف ما يعنينا منه.

فالسيادة العلميّة، في نهاية المطاف، ليست أن نملك كلّ الأجوبة، بل أن نملك الأسئلة: أن تولد أسئلتنا من حاجاتنا وظروفنا، وأن نكون نحن مَن يصوغها، ونحن مَن يقيّم، ونحن مَن يقرّر، حتّى حين نستعين بالعالم كلّه في الإجابة.

الدوحة 2026/10/10

المراجع:

- موزة بنت محمد الربّان، «من امتلاك التكنولوجيا إلى امتلاك القرار: دروس من استشراف مستقبل الطاقة النوويّة في العالم العربيّ»، موقع مؤسّسة الربّان للدراسات والبحوث (أرسكو)، 16 سبتمبر 2026. https://arsco-ai.org/publications/2321
- موزة بنت محمد الربّان، «استشراف الطاقة النوويّة المدنيّة في الدول العربيّة في أفق 2040: الجاهزيّة والمفاضلة بين الخيارات وآفاق التكامل الإقليميّ»، الكتاب السنويّ العاشر لدوريّة استشراف، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات. DOI: 10.31430/CIAS1059
- أنطوان زحلان، «العلم والسيادة: التوقّعات والإمكانات في البلدان العربيّة»، ترجمة حسن الشريف، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2012، ص 27.
- UN ESCWA (2024). Annual SDG Review 2024: Skills Development, Innovation and the Private Sector in the Arab Region. Beirut: ESCWA.
- UNDP Regional Bureau for Arab States & Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation (2025). Global Knowledge Index Report 2025.
- UNESCO (2017). Recommendation on Science and Scientific Researchers. Adopted by the General Conference at its 39th session, Paris, 13 November 2017.
- San Francisco Declaration on Research Assessment (DORA) (2012). https://sfdora.org
- Helsinki Initiative on Multilingualism in Scholarly Communication (2019). https://helsinki-initiative.org
- Bizri, O. F. (2025). Research Publications by the Arab Countries (1996–2023): An Overview. International Journal of Innovation, Management and Technology, 16(3). Data: SCImago Journal & Country Rank (Scopus).
- El-Ouahi, J. (2023). Research Funding in the Middle East and North Africa: Analyses of Acknowledgments in Scientific Publications indexed in the Web of Science (2008–2021). arXiv:2310.04426.
- Hicks, D., Wouters, P., Waltman, L., de Rijcke, S., & Rafols, I. (2015). Bibliometrics: The Leiden Manifesto for research metrics. Nature, 520(7548), 429–431. https://doi.org/10.1038/520429a